

جرائم الاعتداء على أحكام الشريعة

أحكام الشريعة بعد العقيدة تمثل نظام الإسلام ومضامينه الدينية والاجتماعية ، فإذا انتهك امرؤ حكماً من هذه الأحكام ، كان منحللاً من الإسلام ، وبعيداً عن أصوله وشرائعه التي هي قطب الإصلاح الاجتماعي ، لأن أحكام العبادات وإن كانت لإظهار العبودية لله عز وجل ، هي من أجل غاية اجتماعية رفيعة المستوى ، وعميقة التأثير ، في تكوين الأخلاق المتناسكة ، وتهذيب الفرد والجماعة . وكذلك الأحكام الاجتماعية ذات الصفة العمومية أو القضائية هي حجر الزاوية في الحفاظ على نظام المجتمع وسمعته وكرامته . والإخلال بهاتين الفئتين من الأحكام الشرعية إهدار لقيمة النظام الاجتماعي ، وهدم لصرح العدالة والالتزامات العقدية والوفاء ببنود التعاقد .

إن هذه الجرائم الماسة بحرمة الدين وشرع الله ، وبقِيم أو مبادئ الإسلام الخالدة العامة والخاصة ، تجب مكافحتها ، لأنها تؤثر في مبدأ احترام الأحكام ، ويكون الاستخفاف بها أو الاستهزاء ، أو استباحة المخالفة خطراً على المجتمع ومقوماته .
وأهم هذه الجرائم ما يلي :

١- ترك الصلاة :

من المعلوم أن الصلاة عماد الدين ، وأن أول ما يسأل عنه العبد يوم القيامة هو الصلاة ، وأنها ذات تأثير اجتماعي كبير ، لقول الله تعالى : ﴿لَا تَكْفُرْ بِاللَّسْوَءِ النَّهْيِ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت : ٤٥] فيكون تركها على العكس مؤدياً للتورط في الفواحش والمنكرات ، والإخلال

بالواجبات عامة ، ويكون تركها من الكبائر ، قال الله تعالى مخبراً عن أصحاب الجحيم : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَوْ نَرَاكَ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾

[المدثر : ٤٢-٤٣] .

بل إن تأخير الصلاة عن أوقاتها ، وصلاتها قضاء ، يعد إخلالاً بمشروعيتها ، وقد ذم الله تعالى هؤلاء بقوله : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيَا ﴿٥٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [مريم : ٥٩-٦٠] وإضاعتها : تأخيرها عن أوقاتها .

وقال تعالى في آية أخرى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤٧﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ [الماعون : ٤-٥] أي غافلون عنها ، متهاونون بها ، يؤخرونها عن وقتها .

وأكد النبي ﷺ الحث على الصلاة ووصف تاركها بالكفر ، فقال : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر »^(١) ، وقال أيضاً : « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة »^(٢) حديثان صحيحان ، وقال أيضاً : « من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله »^(٣) . وفي حديث متفق عليه ومتواتر عن عمر وغيره : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك ، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » .

وصلاة الجماعة : فرض كفاية عند أكثر العلماء ، وفرض عين عند

-
- (١) رواه من حديث بريدة أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي ، وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه وابن حبان في صحيحه ، والحاكم وقال : صحيح ولا نعرف له علة .
(٢) رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه بالفاظ متقاربة .
(٣) رواه ابن ماجه والبيهقي عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء .

الحنابلة ، وتارك صلاة الجماعة مع القدرة وعدم العذر يستحق العقاب ، المشار إليه في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [٤٦] خَشَعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَهِقُهُمْ ذَلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ ﴿ [القلم : ٤٢-٤٣] .

قال كعب الأحبار : والله ما نزلت هذه الآية إلا في الذين تخلفوا عن الجماعة ، فأبي وعيد أشد وأبلغ من هذا لمن ترك الصلاة في الجماعة مع القدرة على إتيانها؟ (١) .

ومن السنة ما يؤيد ذلك ، مثل ما ثبت في الصحيحين : أن رسول الله ﷺ قال : « لقد هممت أن آمر بالصلاة ، فتقام ، ثم آمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أنطلق معي برجال معهم حُزْمٌ من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة في الجماعة ، فأحرق بيوتهم عليهم بالنار » . ولا يتوعد بحرق بيوتهم عليهم بالنار إلا على ترك واجب ، مع ما في البيوت من الذرية والمتاع .

٢- منع الزكاة :

منع الزكاة ، ولاسيما في عصرنا بسبب بخل أغلب الأغنياء من الكبائر : يؤدي إلى الإخلال بواجب التكافل الاجتماعي الواجب مراعاته في الإسلام ، ليتحقق التعاون والتضامن وتسود المحبة والأخوة ، وتظهر بين المسلمين والمؤمنين صفة الموالاة ، أي المناصرة ، المطلوبة في قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة : ٧١] وذلك في مواجهة تحديات المجتمعات الأخرى الموصوفة في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال : ٧٣] .

(١) الكبائر ص ٢٩ .

وقد تتابعت الآيات والأحاديث المحذرة من إهمال فريضة الزكاة ،
 والمنذرة بعقاب أليم ، منها قوله تعالى : ﴿ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ الَّذِينَ لَا
 يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [فصلت : ٧-٦] . وقوله سبحانه : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ
 يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [آل عمران : ١٨٠] .

وقوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي
 سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُخَمَّنُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَمُ
 بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ
 تَكْتُمُونَ ﴾ [التوبة : ٣٤] .

ومن الأحاديث قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من آتاه الله مالا ،
 فلم يؤد زكاته ، مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان^(١) يُطَوِّقُه يوم
 القيامة ، فيأخذ ببلهزمته^(٢) فيقول : أنا مالك ، أنا كنزك ، ثم تلا هذه
 الآية : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ
 شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [آل عمران : ١٨٠] »^(٣) .

٣- إفتار يوم من رمضان بلا عذر :

هذا أيضاً من الكبائر ، لأن فيه انتهاكاً لحرمة الشهر ، والإساءة
 لمشاعر الصائمين ، وتجرئة على الفساد والإفساد ، وتحدياً لنظام
 الإسلام في الصوم ، وإخلالاً بأحد أركان الإسلام المعروفة ، وهي
 المذكورة في قوله ﷺ : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله

(١) أي حية كبيرة ، أو حنشاً ، له نقطتان ، وأقرع : ذهب شعر رأسه من طول عمره .

(٢) يعني شدقيه .

(٣) أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه .

إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان»^(١) .

وأما عقاب المفطر من غير عذر ، فهو في الآخرة : الإثم واستحقاق عذاب النار ، لقوله ﷺ : « من أفطر يوماً من رمضان بلا عذر ، لم يقضه صيام الدهر ، وإن صامه »^(٢) .

وأما عقابه في الدنيا : فهو التعزير بما يراه القاضي مناسباً من الضرب والحبس والتشهير بسمعته .

٤- ترك الحج مع القدرة عليه :

الحج أيضاً من أركان الإسلام ، ويتطلب السعي إلى مواضع المناسك في مكة المكرمة وتوابعها ، ويحتاج إلى النفقة المالية ، وتوافر الاستطاعة البدنية والأمنية ، ومنها السماح بالحج من السلطات الرسمية ، لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَاطٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من ملك زاداً وراحلة تبلغه حج بيت الله الحرام ولم يحج ، فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً »^(٣) وذلك لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَاطٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

(١) رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وابن خزيمة في صحيحه ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) رواه الترمذي والبيهقي من حديث علي رضي الله عنه ، قال الترمذي : غريب لا نعرفه ، إلا من هذا الوجه (رواية الحارث الأعور) وله شاهد عند البيهقي من حديث أبي أمامة .

وترك الحج مع الاستطاعة بناء عليه من الكبائر ، لأنه يفوت على المسلم منافع كثيرة يشهدها في أيام معلومات ، منها تقوية وحدة المسلمين ، والالتقاء حول مكان واحد هو الكعبة المشرفة ، رمز وحدة العبادة ، وغفران الذنوب ، وتذكر آثار العهد الذهبي الأول ، من نزول الوحي الإلهي بالقرآن والسنة ، ومعرفة مدى تضحيات السلف الصالح الذين أزرروا النبي ﷺ وأيدوه ، وتجديد عهد أبينا إبراهيم الخليل في بناء البيت الحرام والطواف حوله ، ورمي الجمرات الثلاث ، ومقاومة الوثنية والشرك .

٥- الكذب على الله وعلى رسوله :

الكذب على الله ورسوله : من الكبائر ، لأنه يؤدي إلى الإخلال بالثقة بما صدر صحيحاً عن الله والرسول ، ويروج الإشاعات الكاذبة ، والأباطيل المشبوهة ، ويخترق حصن المقدسات وثوابت الوحي .

لذا كان عقابه شديداً على الكاذبين في الدنيا والآخرة ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾

[الزمر : ٦٠] .

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من كذب علي متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار »^(١) .

وفي حديث آخر : « من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين »^(٢) .

(١) رواه البخاري ومسلم وغيرهما ، وهو حديث متواتر ، عن أنس والزبير وأبي هريرة وعلي وجابر وأبي سعيد الخدري وابن مسعود وآخرين .

(٢) رواه مسلم وغيره من حديث سمرة .

٦- الفرار من الزحف :

أي الهرب من المعركة حين لقاء العدو من غير سبب ، إلا أن يكون متحرفاً لقتال ، أو متحيزاً إلى فئة ، إذا لم يزد العدو على ضعف المسلمين ، وهو كبيرة ، لأن في ذلك إضعافاً للمسلمين ، وتمكيناً للأعداء من الانتصار على المسلمين ، وإحداثاً للفتنة والذعر في الصف الإسلامي ، والتسبب في الهزيمة .

وعقابه شديد في الآخرة ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِرْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ [الأنفال : ١٦] وهو أحد السبع الموبقات في الحديث المتفق عليه في قوله ﷺ : « ... والتولي يوم الزحف » .

٧- غش الإمام الرعية وظلمه لهم :

الإمام الحاكم مؤتمن على مصالح الرعية ، يزود عنهم عدوان المعتدين ، ويحقق لهم المصلحة العامة ، والناس بالنسبة لديه متساوون ، وعليه أن يعاملهم بالعدل ، ويتجنب الظلم ، فإن غش الحاكم أو ظلم ، عمّ الفساد ، وانتُهبت خيرات البلاد ، وشاعت الفتن ، واضطرب المجتمع اضطراباً شديداً ، وكان فعله من الكبائر أو العظائم ، لأنه لا يؤتمن على مصالحهم ، ويستدعي ذلك عزله بسبب غشه وظلمه .

وقد تكرر في القرآن الكريم التحذير من الظلم مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبِ أَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ﴿٤٢﴾ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ ﴾

[إبراهيم : ٤٢-٤٣] .

ووردت أحاديث كثيرة في السنة تحرّم الغش والظلم ، منها قوله ﷺ : « من غشنا فليس منا »^(١) ، « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته »^(٢) ، « الظلم ظلمات يوم القيامة »^(٣) ، « أيما راع غشّ رعيته فهو في النار »^(٤) ، « المقسطون على منابر من نور ، الذين يعدلون في حكمهم وأهلهم وما وُلّوا »^(٥) .

٨- شهادة الزور :

ما أتعب المجتمع الذي تشيع فيه شهادات الزور ، لأن ذلك يؤدي لإضاعة الحقوق ، وإلحاق الجور بالمظلوم ، ويفسد العلاقات الاجتماعية والإنسانية ، ويسوق المال الحرام للمشهود له ، فهي إذن من أكبر الكبائر .

وقد وصف الله عباد الرحمن بقوله : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ ﴾ [الفرقان : ٧٢] ، وأمر الله باجتنب قول الزور في قوله تعالى : ﴿ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ [الحج : ٣٠] ، وحذر النبي ﷺ من هذه الشهادة ، فقال : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ، ألا وقول الزور ، ألا وشهادة الزور . . . فما زال يكررها حتى قلنا : ليته سكت »^(٦) . وقال أيضاً : « عدلت شهادة الزور الشرك بالله

(١) رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) رواه البخاري ومسلم والترمذي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) رواه الطبراني في الأوسط والصغير عن أنس رضي الله عنه .

(٥) رواه مسلم والنسائي من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٦) رواه البخاري ومسلم والترمذي من حديث أبي بكر رضي الله عنه .

تعالى ، مرتين»^(١) ، « من قضيت له من مال أخيه بغير حق ، فلا يأخذه ، وإنما أقطع له قطعة من نار»^(٢) .

وقول الزور يشمل القول والفعل وهو جريمة التزوير المعروفة في الوقائع والوثائق ، أو الأختام الخاصة بالدولة أو بالأشخاص ، وتحريف الكلام وتأويله بالباطل وغير ذلك من تشويه الحقائق وأنواع الكذب .

٩- اليمين الغموس :

هي اليمين الكاذبة قصداً ، أو هي التي يتعمد الكذب فيها ، سميت غموساً ، لأنها تغمس الحالف في الإثم أو في النار .

ومنها الحلف بغير الله عز وجل ، كالنبي ، والكعبة ، والملائكة ، والسماء ، والماء ، والحياة ، والأمانة ، والروح ، والرأس ، وحياة السلطان ، ونعمة السلطان ، وتربة فلان .

وهي من الكبائر ؛ لأنها كذب محض أو عمد ، وفيها ضرر بالغ ، لأنها تنافي مبدأ تعظيم الله تعالى المختص بالتعظيم المطلق ، وتكون سبباً لارتكاب الظلم أو الجور ، واقتطاع الحقوق ، وأكل أموال الناس بالباطل .

لذا حرمها الله تعالى بقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران : ٧٧] وقال ﷺ : « من

(١) رواه أبو داود من حديث حريم بن فاتك مرفوعاً ، وكذا الترمذي وابن ماجه .

(٢) متفق عليه من حديث أم سلمة .

حلف على يمين ، وهو فيها فاجر ، ليقطع بها مال امرئ مسلم ،
لقي الله تعالى ، وهو عليه غضبان»^(١) .

وقال عليه الصلاة والسلام أيضاً : «الكبائر : الإشراك بالله ،
وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموس»^(٢) . «إن الله
ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن حلف فليحلف بالله أو ليصمت»^(٣) .
«من حلف بالأمانة فليس منا»^(٤) . «من حلف بغير الله فقد كفر
وأشرك»^(٥) .

١٠- الكذب عموماً :

إن الكذب من الكبائر ، وهو خصلة مذمومة جداً ، يترتب عليها
تغيير الحقائق ، وقلب المعايير ، واضطراب موازين الأشياء ، وهو من
أرذل الأخلاق ، ويوقع الناس في مشكلات متعددة ، تمس اعتبار
الإنسان وقيمه ، وتهز بنية الاجتماع والاقتصاد وكل شيء ، ويدل
الكذب على الصغار والمهانة ، وفقدان الثقة بالنفس والمروءة ، ويتنافى
مع أبسط قواعد الرجولة والكرامة ، بل والإيمان ، فلا يكذب المؤمن .

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه مختصراً .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، والترمذي ، والنسائي ، من حديث عبد الله بن
عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٣) رواه مالك ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن
ماجه .

(٤) رواه أبو داود وغيره من حديث بريدة رضي الله عنه .

(٥) رواه الترمذي وحسنه وابن حبان في صحيحه والحاكم ، وقال : صحيح على
شرطهم ، من حديث ابن عمر رضي الله عنه .

لذا حرّم الله الكذب ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ
كَذَّابٌ ﴾ [غافر : ٢٨] ، ﴿ قُلِ الْمَغْرُصُونَ ﴾ [الذاريات : ١٠] أي الكاذبون .

وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « إن
الصدق يهدي إلى البر ، وإن البر يهدي إلى الجنة ، وما يزال الرجل
يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً ، وإن الكذب يهدي
إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، وما يزال الرجل يكذب ،
ويتحرى الكذب ، حتى يكتب عند الله كذاباً » .

وفي الصحيحين أيضاً عن أبي هريرة : أنه ﷺ قال : « آية المنافق
ثلاث ، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم : إذا حدّث كذب ، وإذا وعد
أخلف ، وإذا ائتمن خان » .

وفي حديث آخر : « كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً هو لك به
مصدّق ، وأنت له به كاذب »^(١) .

فيجب على المسلم أن يحفظ لسانه عن الكذب ، ولا يتكلم إلا بما
فيه المصلحة ، فإن في السكوت السلامة ، قال أبو موسى : قلت :
يارسول الله ، أي المسلمين أفضل ؟ فقال : « من سلم المسلمون من
لسانه ويده »^(٢) .

١١- قضاء السوء :

القضاء العدل : ميزان سمو المجتمع ورفعته . وقضاء السوء : رمز
التخلف والانحطاط ، فإذا شاع العدل أمن الناس على حقوقهم

(١) رواه الجماعة إلا الترمذي ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

وأموالهم وأعراضهم ، وإذا شاع الجور في القضاء وبين المحاكم ، ساء كل شيء في النفس والمجتمع .

ومنعاً من الوقوع في كبيرة قضاء السوء ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة : ٤٤] . ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة : ٤٥] . ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة : ٤٧] .

وميزان القضاء : هو العدل الذي أوضحه النبي ﷺ بقوله : « القضاء ثلاثة : قاضي في الجنة ، وقاضيان في النار . قاض عرف الحق فقضى به فهو في الجنة ، وقاض عرف الحق فجار متعمداً فهو في النار ، وقاض قضى بغير علم فهو في النار . قالوا : فما ذنب الذي يجهل ؟ قال : ذنبه أن لا يكون قاضياً حتى يعلم »^(١) .

وقال عليه الصلاة والسلام أيضاً : « من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين »^(٢) .

١٢- التحليل :

أي تحليل المبتوتة أو المطلقة طلاقاً ثلاثاً لزوجها بالمبيت معها ليلة واحدة .

وهو كبيرة من الكبائر ، لأنه جسر لارتكاب الزنا ، والتلاعب بأحكام الله وشرعه ، ولا يتقبله مجتمع مسلم أبي ، ولا من لديه غيرة على شرفه وعرضه .

(١) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن غريب ، وصححه الحاكم من حديث بُرَيْدَةَ رضي الله عنه .

(٢) رواه أبو داود والترمذي ، وقال : حسن غريب ، وابن ماجه والحاكم وصححه .

ومن أجل هذا صح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن المحلل والمحلل له »^(١) قال الترمذي : والعمل على ذلك عند أهل العلم ، منهم عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، وهو قول الفقهاء من التابعين . وعن عقبه بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له »^(٢) .

وأما الآثار عن الصحابة والتابعين : فقد روى الأثرم وابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجمتها » . وسئل عمر بن الخطاب عن تحليل المرأة لزوجها فقال : « ذلك السفاح » .

وقال إبراهيم النخعي : إذا كانت نية أحد الثلاثة : الزوج الأول ، أو الزوج الآخر ، أو المرأة التحليل ، فنكاح الآخر باطل ، ولا تحل للأول . وقال الحسن البصري : إذا همَّ أحد الثلاثة بالتحليل فقد أفسد .

وممن قال بالفساد والبطلان : مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وسفيان الثوري ، والإمام أحمد .

ومذهب الشافعي رحمه الله : إن تزوجها على أنه إذا أحلها طلقها ، ففيه قولان : أصحهما أنه يبطل . ووجه البطلان : أنه شرط يمنع صحة دوام النكاح ، فأشبهه التأقيت ، وهذا هو الأصح عند الرافعي ، وهذا هو واقع التحليل ، فلا هروب منه .

(١) رواه النسائي والترمذي وأحمد في مسنده بإسناد صحيح .

(٢) رواه ابن ماجه بإسناد صحيح .

١٣- عدم التنزه من البول :

إن الطهارة المفروضة في الإسلام للصلاة وغيرها من العبادات تتضمن النظافة ، والنظافة من الإيمان ، ودليل الرقي الاجتماعي ، ومظهر الصحة والعافية ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَأْتِكُمْ فُطْرًا ﴾ [المدثر : ٤] .

والبول من النجاسات التي يجب التنزه منها ، فإذا تساهل المسلم بهذا الواجب ، ولم يستبرئ من بوله ، ارتكب كبيرة من الكبائر وصلاته غير مقبولة ، قال رسول الله ﷺ : « استنزها من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه »^(١) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : مرَّ النَّبِيُّ ﷺ بقبرين ، فقال : « إنهما ليعذبان ، وما يُعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة ، وأما الآخر فكان لا يستبرئ من البول »^(٢) أي لا يتحرز منه في بدنه وثيابه .

١٤- الرياء :

الرياء : من صفات المنافقين ، وهو من الكبائر ، وهو يدل على ضعف الشخصية ، وإذا ظهرت ظاهرة الرياء في المجتمع ، لم يتمكن أحد من الحكم على العلاقات الاجتماعية بشيء من المصادقية ، والإخلاص في الأعمال والأقوال ، والاطمئنان للمعاملة . أخبر الله تعالى عن المنافقين بقوله : ﴿ يَرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٤٢] ، ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۗ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ

(١) رواه الدارقطني .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين .

هُم يُرَاءُونَ ﴿١﴾ وَيَمْتَعُونَ الْمَاعُونَ ﴿٢﴾ [الماعون : ٤-٧] .

وقال ﷺ : « أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر ، فقيل : وما هو يا رسول الله ؟ قال : الرياء ، يقول الله تعالى يوم يجازي العباد بأعمالهم : اذهبوا إلى الذين كنتم تراءونهم بأعمالكم ، فانظروا هل تجدون عندهم جزاء ؟ » (١) .

وقال أيضاً : « من سمع سمع الله به ، ومن يرائي يُراءى به » (٢) .

١٥- التعلم للدنيا وكتمان العلم :

يجب أن يكون التعلم لتحقيق المنفعة الدينية ، أو لمنفعة الأمة ، ومن تعلم علماً دينياً وجب عليه بذله ونشره ، والامتناع عن كتمانها ، فمن كان تعلمه بقصد المباهاة والسمعة وتحقيق مكاسب الدنيا ، أو كتم ما علمه ، وبخل به على الجهال ، كان أثماً ومرتبكاً كبيرة من الكبائر ، وكان حظ المجتمع منه صفرأ ، مع أن العلم نور وهدى ، وسبيل تقدم وتحضر ، وأساس لنصح الأمة وتوجيهها وجهة صحيحة ، تُحقق به الخير ، وتتجنب الشر .

وقد ذم الله تعالى كتمان العلم بقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أَوَلَيْكَ آلَافٌ مِّنْ اللَّهِ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهُ لَعْنَةً ﴾ [البقرة : ١٥٩] نزلت هذه الآية في علماء اليهود .

وأخذ الله العهد على العلماء ببيان ما علموه في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ

(١) رواه أحمد والبيهقي في الشعب من حديث محمود بن لبيد ، وله رؤية ، ورجاله

ثقات ، ورواه الطبراني عن رافع بن خديج .

(٢) متفق عليه من حديث جندب بن عبد الله .

ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِمْ مُمَّا قَلِيلاً فَيَسَّ مَا يَشْتَرُونَ ﴿ [آل عمران : ١٨٧] .

قال الواحدي : نزلت هذه الآية في يهود المدينة ، أخذ الله ميثاقهم في التوراة ليبينن شأن محمد ﷺ ونعته ومبعثه ، ولا يخفونه ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِمْ مُمَّا قَلِيلاً فَيَسَّ مَا يَشْتَرُونَ ﴾

[آل عمران : ١٨٧] .

وقال النبي ﷺ : « من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله ، لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا ، لم يجد عَرْفَ الجنة »^(١) يعني ربحها .
وقال أيضاً : « من ابتغى العلم ليباهي به العلماء ، أو ليماري به السفهاء ، أو تُقبل أفئدة الناس إليه ، فإلى النار »^(٢) ، وفي لفظ : « أدخله الله النار » .

وقال أيضاً : « من سئل عن علم فكتمه ، ألجم بلجام من نار »^(٣) .

١٦- المَنَّان :

المال مال الله ، والعباد وكلاء في إحسان التصرف بهذا المال ، فمن رزقه الله تعالى مالاً ، فأنفقه بطيب نفس على نفسه وأهله وقرابته ، وجعل بعضه في سبيل الله من المحتاجين ، بارك الله له في ماله ، وعوضه خيراً منه ، فلا يقبل والحال هذه أن يمتن الإنسان على غيره إذا تصدق عليه أو اعطاه شيئاً من ماله ، لأن المِنَّة تذهب الثواب ، وتورث الأحقاد ، وتمس كرامة الإنسان . قال الله تعالى ناهياً عن المَنَّ

(١) رواه أبو داود .

(٢) رواه الترمذي بسند فيه إسحاق بن يحيى ، وهو واه .

(٣) رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة والحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة .

والأذى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴾ [البقرة : ٢٦٤] . قال الواحدي : هو أن يمن بما أعطى . وقال رسول الله ﷺ : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ، ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم : المُسبِل ، والمُتَّان ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب »^(١) والمسبِل : هو الذي يسبل إزاره أو ثيابه أو قميصه أو سراويله حتى تكون إلى القدمين ، تكبراً وخيلاء ، فإن لم يكن هناك قصد الخيلاء ، فلا يكون حراماً ، بأحاديث أخرى ستأتي . والمُتَّان : هو الذي يعطي شيئاً أو يتصدق به ثم يمنّ به . جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إياكم والمن بالمعروف ، فإنه يبطل الشكر ، ويمحق الأجر »^(٢) ثم تلا رسول الله ﷺ قول الله عز وجل : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴾ [البقرة : ٢٦٤] .

١٧- تارك الجمعة والجماعة من غير عذر :

صلاة الجمعة فرض عين على الرجال بالاتفاق ، وكذلك صلاة الجماعة عند الحنابلة ، فمن تركهما من غير عذر كمرض أو خوف ، ارتكب معصية وكبيرة من الكبائر ، لقوله تعالى في الجمعة : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الجمعة : ٩] ، وقوله ﷺ : « رواح الجمعة واجب على كل محتلم »^(٣) أي على كل بالغ ، وقوله : « من ترك الجمعة من غير عذر ولا ضرر ، كتب منافقاً في ديوان لا يمحي ولا

(١) رواه الجماعة إلا البخاري .

(٢) ذكره الذهبي في الكبائر : ص ١٥٧ .

(٣) رواه النسائي عن حفصة رضي الله عنها .

يبدل ، وفي لفظ : « من ترك ثلاث جُمع تهاوناً بها ، طبع الله على قلبه ^(١) » .

وفي شأن صلاة الجماعة قال الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾ خَشِعَةً أَبْصَرُهُمْ زَهَقَهُمْ ذَلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ ﴾ [القلم : ٤٢-٤٣] قال كعب الأحبار : ما نزلت هذه الآية إلا في الذين يتخلفون عن الجماعات . وفي الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال : « والذي نفسي بيده ، لقد هممت أن أمر بحطب يحطب ، ثم أمر بالصلاة ، فيؤذن لها ، ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال لا يشهدون الصلاة في الجماعة ، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار وفي رواية لمسلم : « لينتهين أقوام عن زدعهم الجماعات ، أو ليختمن الله على قلوبهم ، ثم ليكونن من الغافلين » .

وترك الجمعة والجماعة فيه إخلال بالحفاظ على وحدة المسلمين وأخوتهم ، ولم يُصَب المسلمون بشيء مثلما أصيبوا بالفرقة والتمزق والتفرق .

* * *

(١) رواه أبو داود والترمذي وحسنه ، والنسائي وابن ماجه وابن حبان وابن خزيمة في صحيحة الحاكم ، وقال : على شرط مسلم ، من حديث أبي الجعد ، وكانت له صحبة .